مقابلي هذا التقرير كان الواجب التعبير بالصواب لا بالاولى اجيب
بانه لم يعبر به نظرا لقوله **ولذا ان تحمل قوله مع قرينة حال**
من المتكلم اي الضمير المستتر في **المستعملة** اي المستعملة
في زمان وجود قرينة او في مكان وجود قرينة لانها تكون ظرف زمان
ومكان واذا جعلته حالا من الضمير المذكور فلا بد له على العبارة
الا على اصالة الكلمة بالنسبة للقرينة لان الحال قيد في صاحبها
اي صفة له في المعنى فصاحبها اصل والقيد تابع وهذا امر مسلم
فلا تقيد العبارة حينئذ بتبعية القرينة للعلاقة واخذ من قوله
الاولى عطف القرينة بالواو ليخلص من تبعية القرينة للعلاقة
بانه اذا اراد التبعية النحوية فالتبعية حاصلة ايضا في صورة ما
العطف لان المعطوف تابع واجيب بانه ليس المراد التبعية بالنحوية
بل المراد بالتابع ما ذكر لمصلحة المتبوع ويدل على معنى فيه ويكون المقصود
الاصالي المتبوع والصفة مع الموصوف لذلك بخلاف العطف فان
المعطوف والمعطوف عليه كل منهما مقصود بالذات وليس ذكر المعطوف
لمصلحة المعطوف عليه **والقرينة ما يجعل بنصح عن المراد**
اي ما يدل على قصد المتكلم ويمنع من ارادة المعنى الحقيقي ظاهرة
ولو لم ينبه المتكلم ولم يلاحظه وقوله فيما تقدم لان القرينة ما نصبه
المتكلم يفيد انه نبه عليه ولاحظه والمعول عليه ما هنا القول المحقق له
او من تعريف باشتراط ملاحظة القرينة وهي ما كان من خواص المشبه
في المصرحة كالحمار في نحو رايت اسدا في الحمار ومن خواص المشبه به
في المكنية كالاظفار في انشبت المنية اظفارها بفلان وقد فهم من كلام
المصنف ان القرينة التي لا يتحقق المجاز بدونها هي المانعة لا المعينة
للمراد لكن المعينة يشترط لقبوله عند الملخفا فان قدرت كان مردودا الا
ان يتعلق بعد ارادة التعميم غرض كالتعميم لتذهب نفس السامع الى كل
مذهب ممكن فيكون مقبولا حسنا وكل قرينة معينة فهي مانعة لا عكس

فاذا

فاذا قلت رايت بحرا في الحمار وارادت الكريم فهي الحمار قرينة مانعة من ارادة
معناه الحقيقي وليست معينة للمراد باللفظ اذ يحتمل الكريم والعالم فان كلا منهما
يطلق عليه انه بحر مجازا واذا قلت رايت بحرا في الحمار يعطي وينفع المسائل
فقولك يعطي قرينة معينة للمراد باللفظ وهي مانعة لانه اذا اريد الكريم
لزم ان يكون المعنى الحقيقي غير مراد **لا بالوضع** معناه ان القرينة
هي التي تقصدها المتكلم وتجعلها دالة على مراده لا انه يشترط فيها ان
يضعها واضع اللغة لتعين معنى اللفظ مخصوصه فان قلت ينافي الوضع
ان اراد به ان القرينة غير موضوعة بازاء المعنى المراد كان تقريبها غير مانع
لدخول المجاز والكناية فان الاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي غير موضوع
للرجل الشجاع واذا اراد انها غير موضوعة للمعنى المراد وغيره كان تقريبها
غير جامع لخروج جميع اقسام القرينة المقالية نحو في الحمار من قولك
رايت اسدا في الحمار فانه موضوع بازاء المعلوم واجيب باختيار
الشق الاول لكن مع زيادة قيد في التعريف والمعنى القرينة ما ينصح عن
المراد من غير وضع له واستعمال فيه فخرج الاسد
مثلا فانه لم يوضع للرجل الشجاع لكنه مستعمل فيه والمراد ما يدل دلالة ليس
سببها الوضع واخذ قوله لا بالوضع انها لا تدل على المراد دلالة مطابقة
ودلالة تضمن ودلالة التزام اذ دلالة الثلاثة وصفية لا استناد جميعها
للوضع لكن الاولى استنادها اليه بلا واسطة اذ المعنى مفهوم فيها من اللفظ
هو عين المعنى الذي وضع له اللفظ اي عين له بالوضع الحقيقي والمجازي
ولذا سميت مطابقة لمطابقة المفهوم فيها للوضع واما دلالة التضمن
والالتزام فاستندت اليه بواسطة حضور المعنى المطابقي بالبال
فلذا قال شيخنا الدمنهوري فان قلت منافي الدلالات الثلاث دلالتها
قلت لم اجد من صرح بذلك والذي يظهر انها عقلية **مانعة عن**
ارادته اي ارادة ما وضعت الكلمة له وهو المعنى الحقيقي
وخرج به الكناية وهي لفظ اريد به لازم معناه مع جواز

Copyright Azhar University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)